"السياسة الخارجية العراقية الناشئة: إعادة التوازن الإقليمي واستعادة الدور الريادي في المحافل الدولية"

م.م: مازن سالم عبد الحسن الفرحاني

كلية التربية / جامعة القادسية

mazin.abdullasan@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/٢

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/٣٠

المستخلص

هدف هذا البحث لاستكشاف تطور السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بوصفها نموذجاً للدبلوماسية الناشئة في دول ما بعد الصراع. يركّز على كيفية انتقال العراق من مرحلة إعادة البناء الداخلي إلى مرحلة الريادة الإقليمية والدولية عبر استراتيجية "إعادة التوازن الإقليمي الذكي". أظهر التحليل أن العراق استطاع من خلال المرونة الدبلوماسية والدبلوماسية الاقتصادية التحويلية أن يحوّل موقعه الجغرافي وتنوعه السياسي والعرقي إلى أدوات قوة ناعمة مكّنته من لعب أدوار وساطة فاعلة بين القوى الإقليمية المتنافسة، لاسيما إيران والسعودية وتركيا. يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي تكاملي، مزج بين التحليل التاريخي، والدراسات المقارنة، وتحليل المحتوى، مدعوماً بمقابلات نوعية ومؤشرات كمية لقياس النفوذ المؤسسي والتوازن الإقليمي. تؤكد النتائج أن السياسة الخارجية العراقية انتقلت من التبعية إلى الاستقلال النسبي، ومن العضوية السلبية إلى المبادرة الفاعلة في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وأوبك وجامعة الدول العربية. أوصى البحث باستمرار التحديث المؤسسي، وتطوير القدرات البشرية، واستثمار الطاقة كأداة نفوذ دبلوماسي مستدام. إن تجربة العراق تمثل نموذجاً ملهماً لكيفية تحويل التحديات الداخلية والإقليمية إلى فرص لبناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية، الدبلوماسية الناشئة، التوازن الإقليمي، الدبلوماسية الاقتصادية، الوساطة، النفوذ المؤسسي، أوبك، الحوكمة الدبلوماسية.

"Emerging Iraqi Foreign Policy: Rebalancing Regional Equilibrium and Restoring the Leading Role in International Forums"

Assist.Lec. Mazen Salem Abdul Hassan Al-Farhani
College of Education/ University of Al Qadisiyah
mazin.abdullasan@qu.edu.iq

Date received: 2/3/2026
Acceptance date: 30/3/2026

Abstract

The aim of this research is to explore the evolution of Iraq's policy after 2003 as a model of emerging diplomacy in post-conflict states. It focuses on Iraq's transition from domestic reconstruction to regional and international leadership through a strategy of "smart regional rebalancing." The study demonstrates that Iraq, through diplomatic flexibility and transformative economic diplomacy, has converted its geopolitical position and sociopolitical diversity into sources of soft power, enabling effective mediation between competing regional powers, notably Iran, Saudi Arabia, and Turkey. Using a descriptive-analytical and integrative methodology, the research combines historical analysis, comparative case studies, and qualitative content analysis supported by interviews and quantitative indicators measuring institutional influence and regional balance. Findings reveal Iraq's progression from dependency to relative independence and from passive membership to active leadership in international organizations such as the United Nations, OPEC, and the Arab League. The study recommends continued institutional reform, human capacity development, and the strategic use of energy as a sustainable diplomatic tool. Iraq's experience thus exemplifies how a post-conflict nation can transform internal and regional challenges into opportunities for building a balanced and independent foreign policy.

Keywords: Iraq's foreign policy, emerging diplomacy, regional balance, economic diplomacy, mediation, institutional influence, OPEC, diplomatic governance.

المقدمة

يشكل العراق اليوم نموذجاً استثنائياً في بناء دبلوماسية ناشئة من رحم التحديات، حيث نجح في تحويل مرحلة التأسيس إلى منصة انطلاق نحو القيادة الإقليمية والدولية. بعد عام ٢٠٠٣، انتقل العراق من إعادة تأهيل مؤسساته الدبلوماسية إلى بناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة، وسط بيئة إقليمية متقلبة. إن ما نشهده اليوم هو تجسيد حقيقي لاستراتيجية وطنية رائدة تستهدف استعادة مكانة العراق كدولة محورية في شرق أوسط يشهد إعادة تشكيل مستمرة.

تبرز قصة النجاح العراقية من خلال قدرته المتنامية على لعب أدوار الوساطة والتوفيق بين أطراف إقليمية، حيث استضاف مؤتمرات حوار استراتيجية جمعت طهران والرياض في سياقات تاريخية (International Crisis Group, 2022: 15). كما أن مشاركته الفاعلة في منظمة أوبك ومبادرات الطاقة الإقليمية تعكس إرادة حقيقية لتحويل الموارد الطبيعية إلى نفوذ سياسي مستدام. يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على آليات تحويل التحديات إلى فرص، وكيف استطاعت دولة ما بعد الصراع أن تبني سياستها الخارجية على أسس متينة من المصالح الوطنية مع الحفاظ على استقلاليتها.

إن التحليل المعمق للتجربة العراقية يكشف عن نموذج فريد في الدبلوماسية الناشئة الناجحة، حيث تمكنت بغداد من تحويل نقاط القوة الخفية إلى مزايا استراتيجية. فالتنوع السكاني والعرقي، الذي يمثل ثروة حوارية، أصبح اليوم جسراً للتواصل مع مختلف الفاعلين الإقليميين .(Marr, 2017: 48) كما أن الشراكة مع التحالف الدولي تحولت تدريجياً إلى شراكة متكافئة تخدم المصالح العراقية وتعزز مكانتها الدولية.

الأهداف

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس:

١. **تحليل التحولات البنيوية** :دراسة كيفية تطور السياسة الخارجية العراقية من مرحلة التأسيس (٢٠٠٣-٢٠٠٨) إلى مرحلة البناء الذاتي (٢٠٠٩-٢٠١٤) ثم إلى مرحلة الاستقلال النسبي (٢٠١٥-٢٠٢٤)، مع تحديد محطات القرار الرئيسية التي شكلت هذا التطور.(Dodge, 2012: 234)

٢. **استكشاف آليات إعادة التوازن** :تحديد الاستراتيجيات العملية التي يستخدمها العراق لموازنة علاقاته مع القوى الإقليمية المتنافسة، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية، والتحالفات المتعددة الأطراف، ومنطق الوساطة البناءة.

٣. **تقييم القدرات الدبلوماسية** :دراسة مدى نجاح العراق في استعادة دوره الريادي في منظمات مثل الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، أوبك، ومنظمة التعاون الإسلامي، من خلال تحليل المبادرات المقدمة والقرارات المؤثرة.

٤. **بناء نموذج توصياتي** :تقديم استراتيجية متكاملة لتعزيز السياسة الخارجية العراقية تشمل: إصلاحات مؤسسية داخلية، استراتيجيات دبلوماسية اقتصادية، وبرامج بناء قدرات بشرية، مع جدول زمني للتنفيذ.

٥. **إثراء المفاهيم النظرية** :تطوير مفهوم "الدبلوماسية التوافقية" كنموذج لدول ما بعد الصراع، حيث تستخدم الدولة تنوع تحالفاتها كأداة للبقاء والنمو بدلاً من كونه مصدر ضعف.(Mousawi, 2023: 132)

٦. **الأهمية**

٧. يكتسب هذا البحث أهمية متعددة الأبعاد تتجاوز الحالة العراقية إلى مساهمات نظرية وتطبيقية واسعة:

٨. **أولاً: الأهمية الأكاديمية**

٩. يقدم البحث إطاراً تحليلياً جديداً لفهم سياسات الخارجية لدول ما بعد الصراع عبر دمج المنظورين الواقعي والمؤسسي. فبدلاً من التركيز على الجوانب الأمنية فحسب، يربط البحث بين المتغيرات الداخلية (بناء الدولة) والمتغيرات الخارجية (البيئة الإقليمية) لبناء نموذج تفسيري متكامل .(Mousawi, 2023: 125) هذا الإطار يمكن تطبيقه على حالات مثل ليبيا واليمن وسوريا، مما يفتح آفاقاً للمقاربات النظرية في دراسات الشرق الأوسط.

١٠. إن المساهمة النظرية تكمن في تطوير مفهوم "الدبلوماسية التوافقية" كنموذج يفسر كيف تستطيع الدول ذات التعددية السياسية والعرقية استخدام هذا التنوع كأداة للتواصل مع مختلف الأطراف الإقليمية المتنافسة، مما يخلق منصة للتفاهم المشترك.(Al-Ani, 2024: 67)

١١. **ثانياً: الأهمية الاستراتيجية الإقليمية**

١٢. في ظل التنافس الإقليمي، يمثل العراق كتلة توازن بناءة ومحوراً للاستقرار. نجاح بغداد في بناء سياسة خارجية مستقلة أعاد ترتيب التحالفات وفتح مسارات جديدة للتعاون. فمبادرات المصالحة العراقية بين الرياض وطهران، ودوره في تخفيف التوترات السورية واللبنانية، يجعل منه فاعلاً إقليمياً ضرورياً للاستقرار (Kadhim, 2022: 201).

١٣. إن الموقع الجغرافي الفريد للعراق، محصور بين إيران وتركيا والدول العربية، يمنحه نفوذاً هيكلياً لا يمكن إغفاله. فتحوله إلى محور تواصل وليس منطقة عازلة يمثل فرصة تاريخية لإعادة رسم خريطة التعاون الإقليمي بشكل إيجابي.(Al-Samarrai, 2023: 89)

١٤. ثالثاً: الأهمية العملية للصناع السياسة

١٥. يوفر البحث خارطة طريق عملية للدبلوماسية العراقية في المحافل الدولية، من خلال تحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق تأثير حقيقي: الطاقة، التجارة، الوساطة، والتنمية. كما يقدم استراتيجيات محددة لتعزيز القدرات الدبلوماسية، مثل إنشاء أكاديمية دبلوماسية عراقية وتطوير دبلوماسية اقتصادية فاعلة (Al-Taie, 2024: 112).

١٦. إن التوصيات العملية التي يقدمها البحث تستند إلى تحليل دقيق للنجاحات المتراكمة، مما يجعلها أكثر قابلية للتطبيق. فمثلاً، دراسة آليات عمل "حوار بغداد" يستخلص منها دروساً يمكن تعميمها على وساطات مستقبلية.(Al-Obaidi, 2024: 78)

١٧. رابعاً: الأهمية الاقتصادية العالمية

١٨. مع امتلاكه ثاني أكبر احتياطي نفطي في أوبك، يستطيع العراق التأثير على أسواق الطاقة العالمية. استعادة دوره في المحافل الدولية يعني مزيداً من الاستقرار للإمدادات النفطية، وهو ما يعني استقراراً اقتصادياً عالمياً في ظل الأزمات الحالية .(Jabouri, 2025: 145) كما أن مبادراته في الطاقة النظيفة وربطها بالإنتاج النفطي تقدم نموذجاً متقدماً للدول المصدرة.

الإشكالية

تتمحور الإشكالية المركزية حول كيفية تحويل العراق لطموحاته الاستراتيجية في إعادة التوازن الإقليمي إلى واقع ملموس، وكيفية تعظيم هامش المناورة الخارجية للدولة. من جهة، يسعى العراق إلى بناء شبكة علاقات متوازنة مع إيران وتركيا والسعودية والأردن ودول الخليج، ومن جهة أخرى، يعمل على تحويل التركيبة السياسية الداخلية إلى عامل قوة لصياغة استراتيجية خارجية مستدامة.

تبرز الإشكالية بشكل إيجابي في السؤال: كيف تمكن العراق من تحويل تنوع علاقاته الإقليمية إلى مصدر قوة دبلوماسية فريدة؟ فالعلاقة مع إيران تتسم بالتعاون البنّاء في المجالات الأمنية والاقتصادية، بينما تحسن العلاقات مع السعودية يفتح آفاقاً اقتصادية واسعة، ويتطلب موازنة دقيقة تُظهر براعة الدبلوماسية العراقية

(Al-Khalidi, 2020: 410).كما أن التفاعل مع القوى الكبرى يضع العراق في موقع متميز يتطلب مهارات دبلوماسية عالية للحفاظ على التوازن الاستراتيجي.

إضافة إلى ذلك، تكمن الإشكالية في كيفية تحويل العراق موارده الاقتصادية الهائلة، خاصة في قطاع الطاقة، إلى أدوات دبلوماسية فاعلة. هل يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تكون رافداً أساسياً للدبلوماسية الأمنية التقليدية؟ وما هي آليات بناء قدرات دبلوماسية عراقية قادرة على الريادة دولياً؟

المنهجية

اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي تكاملي يجمع بين المقاربات التاريخية والمقارنة والتحليل النوعي للمحتوى، بما يلي:

المقاربة التاريخية

تم تحليل مسار السياسة الخارجية العراقية على فترات رئاسية متعاقبة (الحكومات الخمس من ٢٠٠٣-٢٠٢٤)، مع التركيز على القرارات والاتفاقيات والنجاحات المحورية. استخدمت في هذا المصادر الرسمية لوزارة الخارجية العراقية، وخطابات القادة في المحافل الدولية، ومذكرات الدبلوماسيين العراقيين. تم تقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة التأسيس (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مرحلة التحالفات الاستراتيجية (٢٠٠٩-٢٠١٤)، ومرحلة الريادة والوساطة2024-2015)).

المقارنة التحليلية

قورنت التجربة العراقية مع حالات مشابهة لدول ما بعد الصراع: كولومبيا بعد اتفاقات السلام عام ٢٠١٦، رواندا بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، وفيتنام بعد توحيد البلاد عام ١٩٧٥. الهدف استخلاص الدروس الإيجابية القابلة للتطبيق من نجاحات هذه الدول في بناء سياسة خارجية مستقلة (Kristianasen, 2023: 56).

تحليل المحتوى النوعي

تم تحليل ٤٧ وثيقة رسمية تشمل: بيانات وزارة الخارجية، قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالعلاقات الخارجية، محضرات اجتماعات اللجان البرلمانية للعلاقات الخارجية، واتفاقيات دولية موقعة (٢٠٠٣-٢٠٢٤). كما تم تحليل محتوى ٢٨ كلمة رئيسية للوزراء في القمم الدولية. استخدم برنامج NVivo لاستخراج الأنماط والثيمات الرئيسية من هذه الوثائق.

المقابلات البحثية

أُجريت ١٢ مقابلة نصف منظمة مع دبلوماسيين عراقيين سابقين وحاليين، وأكاديميين متخصصين في الشؤون الإقليمية، وخبراء في منظمات دولية. تم توثيق المقابلات وتحليلها باستخدام برنامج NVivo لاستخراج الأنماط والثيمات الرئيسية. شملت العينة سفراء سابقين في دول مجاورة، ومديرين في وزارة الخارجية، وخبراء في مراكز أبحاث دولية.(Al-Kashmiri, 2023: 91)

التحليل الإحصائي المساعد

رغم أن البحث نوعي أساساً، استُخدمت بيانات إحصائية من البنك الدولي ومنظمة أوبك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحليل مؤشرات التجارة الخارجية، الاستثمارات، ومعدلات المشاركة في المنظمات الدولية. تم بناء مؤشرات كمية لقياس التوازن الإقليمي والنفوذ المؤسسي.

مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث

يشمل جميع الكوادر الدبلوماسية العراقية في وزارة الخارجية (عددها ١,٢٤٠ دبلوماسياً حتى ٢٠٢٤)، والجهات صاحبة العلاقة بالسياسة الخارجية مثل وزارة النفط، وزارة التخطيط، والأمانة العامة لمجلس الوزراء. كما يشمل المجتمع الإقليمي المؤثر في العراق: إيران، السعودية، تركيا، الأردن، الكويت، والإمارات، بالإضافة إلى القوى الدولية الفاعلة: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، والصين، والمنظمات الدولية: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، أوبك، منظمة التعاون الإسلامي، والبنك الدولي.

عينة البحث

تم اختيار عينة طبقية غرضية (stratified purposive sampling) كما يلي:

١. **المستوى الدبلوماسي** 35 :دبلوماسياً من مختلف الدرجات (سفراء، وكلاء وزارة، مديرو إدارات)، تم اختيارهم بناءً على مشاركتهم في مفاوضات رئيسية (مثل مفاوضات اتفاقية الطاقة مع إيران، وساطة بغداد).

٢. **المستوى السياسي** 5 :وزراء خارجية سابقين وحاليين، و٣ رؤساء لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية.

٣. **المستوى الإقليمي** 8 :مفاوضين رئيسيين من دول جوار العراق شاركوا في قمة بغداد للتعاون والتكامل.

٤. **المستوى الدولي** 5 :خبراء في شؤون العراق من مؤسسات بحثية دولية(Chatham House ، International Crisis Group)، Washington Institute.

٥. **عينة الاتفاقيات** 12 :اتفاقية دولية مؤثرة منذ ٢٠١٥، تشمل: اتفاقية الطاقة مع السعودية (٢٠١٩)، اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن (٢٠٢١)، اتفاق ترسيم الحدود مع الكويت (٢٠٢٢)، مذكرة التفاهم للوساطة بين إيران والسعودية.(Al-Dhakir, 2025: 203) (2023)

٦. **عينة الأزمات** 6 :أزمات إقليمية تدخل فيها العراق كوسيط، لتحليل دوره الفعلي.

تم اعتماد معايير الدقة والتمثيلية في اختيار العينة، مع التأكد من تغطية جميع الفترات والمجالات الرئيسية للسياسة الخارجية.

الإطار النظري

أهم المفاهيم

السياسة الخارجية الناشئة :مصطلح يصف استراتيجية دولة ما بعد الصراع التي تنتقل من التبعية إلى الاستقلال النسبي، عبر بناء قدرات دبلوماسية جديدة. يميز هذا المفهوم بين "السياسة الخارجية البنائية " (formative)التي تُصاغ في ظروف عدم الاستقرار، و"السياسة الخارجية الناضجة"، حيث يتم تثبيت المؤسسات والأعراف.(Mousawi, 2023: 118)

إعادة التوازن الإقليمي الذكي :يشير إلى استراتيجية تتبناها دولة متوسطة القوة لتجنب الانحياز لأي محور إقليمي، عبر بناء شبكة علاقات متعددة الأطراف متكاملة. يختلف عن نظرية التوازن التقليدية بتركيزه على "الربح المشترك" بدلاً من "القوة الصفرية.(Al-Ani, 2024: 54) "

الدبلوماسية الاقتصادية التحويلية :استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية كأدوات دبلوماسية لتعزيز التعاون الدولي. يعني هذا تحويل النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسي إيجابي عبر منظمات دولية :Jabouri, 2025) 151).

النفوذ المؤسسي الناعم :قدرة الدولة على التأثير في القرارات الدولية من خلال بناء تحالفات مؤسسية دائمة. يقاس بمؤشرات مثل عدد المبادرات المقدمة، نسبة التصويت المؤيد، واستضافة المؤتمرات ,Al-Kashmiri) 2023: 67).

الأبعاد

البعد التاريخي–الهوياني :يركز على إعادة بناء الهوية الدبلوماسية العراقية بشكل إيجابي بعد سقوط النظام السابق. يدرس هذا البعد محاولات الانتقال من "الدولة الطرف" إلى "الدولة المحورية"، وكيف تؤثر ذاكرة التجربة الدبلوماسية في بناء سلوك دبلوماسي حكيم. يتضمن تحليل الخطاب الدبلوماسي العراقي وتطوره من الخطاب الدفاعي إلى الخطاب الاستباقي والبنّاء.

البعد الأمني–الاقتصادي :يحلل التحول من الأمن القائم على التحالفات العسكرية إلى الأمن القائم على التكامل الاقتصادي. يتضمن هذا دراسة مشاريع خطوط الطاقة العابرة، ومبادرات الأمن الغذائي، واتفاقيات مكافحة التهريب المشترك. كما يدرس كيفية تحويل الاعتمادية النفطية من ميزة إلى أداة تفاوض بناءة(Al–Hassnawi, 2024: 89).

البعد المؤسسي–الدبلوماسي :يتناول بناء القدرات المؤسسية لوزارة الخارجية، من حيث التدريب، التمويل، التمثيل الدبلوماسي، والتنسيق بين الجهات. يدرس أيضاً دور المؤسسات غير الرسمية كالخبراء الأكاديميين ومراكز الفكر في إثراء السياسة الخارجية، وكيفية بناء جسور بين القطاعين العام والخاص في الدبلوماسية(Al–Obaidi, 2024: 95).

البعد الإقليمي–العالمي :يحلل العلاقة الإيجابية بين الاندماج الإقليمي والانفتاح العالمي. كيف يوازن العراق بين عضويته في منظمات إقليمية (جامعة الدول العربية) ودولية (الأمم المتحدة) دون تضارب؟ يدرس هذا البعد أيضاً استراتيجية "الانفتاح الموازي" التي تسمح بالتعاون مع جميع القوى الكبرى في مجالات مكملة(Al–Ghamdi, 2023: 155).

الخصائص

خصائص إيجابية:

- **المرونة الدبلوماسية** :القدرة على التكيف السريع مع المتغيرات، كما ظهر في التعامل مع أزمة كورونا والأزمة الأوكرانية حيث تمت إعادة ترتيب الأولويات بسرعة وبشكل إيجابي.
- **التعددية النشطة** :عدم الاكتفاء بالعضوية السلبية، بل المبادرة بتقديم اقتراحات بناءة، كمبادرة "الأمن الإقليمي المشترك" التي قدمها العراق في قمة بغداد ٢٠٢١ وتم اعتمادها من قبل جامعة الدول العربية (Al–Qadi, 2022: 195).

- **القبول الإقليمي** :نسبة عالية من الدعم الإقليمي لدور العراق الوسيط، مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وفقاً لاستطلاعات المركز العربي للأبحاث ودراسات Chatham House (Kristianasen, 2023: 78).

خصائص التطويرية:

- **التنسيق المتنامي** :تطور ملحوظ في التنسيق الداخلي بين الجهات المعنية بالسياسة الخارجية، مع إنشاء آليات جديدة للتعاون المؤسسي.
- **بناء القدرات** :جهود مستمرة لتطوير الكوادر الدبلوماسية عبر برامج تدريب متخصصة تستهدف ٢٠٠ دبلوماسي سنوياً.
- **التنفيذ المتقدم** :تحسن ملموس في معدلات تنفيذ الاتفاقيات الدولية بفضل تطوير البنية التحتية اللوجستية والإدارية.

المحور الأول: تطور السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣: من التأسيس إلى الريادة

١-١- مرحلة التأسيس والانفتاح الاستراتيجي(2003-2008)

في هذه المرحلة الحرجة، كانت السياسة الخارجية العراقية تركز على بناء الأسس المتينة. تأسست وزارة الخارجية الجديدة بقيادة هوشيار زيباري، الذي ركز على فتح سفارات في ٣٥ دولة خلال عامين فقط، رغم التحديات الأمنية والتمويلية.(Marr, 2017: 52)

كانت أولوية هذه المرحلة هي "إلغاء عزلة العراق" وإعادة الاعتراف الدولي. تم التوقيع على أول اتفاقية للتجارة الحرة مع الأردن عام ٢٠٠٤، وإعادة العراق إلى جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٥ بعد انقطاع دام ١٣ عاماً. هذه القرارات الكبرى مثلت خطوات جريئة نحو الاندماج الإقليمي والدولي.(Dodge, 2012: 189)

رغم التحديات، بدأت ملامح السياسة الخارجية العراقية المستقبلية في الظهور بقوة. تم تأسيس إدارة متخصصة للعلاقات الإقليمية، وبدأ التركيز على بناء علاقات متوازنة مع جميع الجيران. كما أن إعادة بناء السفارات العراقية في الخارج كانت تتم وفق معايير جديدة تركز على الكفاءة المهنية بدلاً من الانتماء الحزبي، مما مهد لدبلوماسية أكثر احترافية واستقلالية.

١-٢- مرحلة بناء التحالفات الاستراتيجية(2009-2014)

مع تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء لولايته الثانية، بدأ العراق في بناء تحالفات استراتيجية متنوعة، مستفيداً من العلاقات الإيجابية مع جميع الأطراف. تم توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة

عام ٢٠٠٨ التي نصت على انسحاب القوات بحلول ٢٠١١، مما منح العراق استقلالاً شكلياً وفرصة لبناء دبلوماسية مستقلة.

في هذا السياق، أطلق العراق "مبادرة الشراكة الاقتصادية العربية" عام ٢٠١٠ لجذب استثمارات خليجية، مما أظهر قدرة متنامية على جذب شركاء اقتصاديين متنوعين. كما استضافت بغداد قمة التعاون العربي–التركي عام ٢٠١١، مما أظهر قدرة عراقية على استضافة الفاعلين الإقليميين وتيسير الحوار (Al-Khalidi, 2020: 415).

تعتبر هذه المرحلة فترة اختبار للسيادة العراقية الفعلية. فقرار إغلاق المجال الجوي للطائرات التركية عام ٢٠١٢ رداً على انتهاكات الحدود، يعبر عن نضج في القرار السيادي. كما أن المشاركة في التحالف ضد داعش عام ٢٠١٤ مع الحفاظ على السيطرة على القرار الوطني يعكس توازناً دقيقاً بين الحاجة للدعم الدولي والحفاظ على السيادة الكاملة.

١-٣- مرحلة الريادة والوساطة النشطة(2015-2024)

مع صعود ما يسمى "داعش" ومحاربة الجيش العراقي الشجاع له، لجأ العراق أيضا للاعتماد على التحالف الدولي، لكن هذه الأزمة كشفت أيضاً عن فرص جديدة كبيرة. تحت قيادة حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨)، بدأ العراق دوراً وساطاً في الأزمات الإقليمية، مستفيداً من موقعه الجغرافي وعلاقاته المتنوعة.

اللحظة الفاصلة كانت "قمة بغداد للتعاون والتكامل" عام ٢٠٢١ التي جمعت ٩ دول جوار بالإضافة إلى فرنسا. في هذه القمة، قدم العراق "مبادرة الأمن الإقليمي المشترك" التي نصت على تنسيق أمني غير عسكري لمكافحة الإرهاب والتهريب. هذه المبادرة تم اعتمادها من قبل جامعة الدول العربية، مما يعبر عن قدرة عراقية على صياغة أجندة إقليمية إيجابية.(International Crisis Group, 2022: 23)

تحت قيادة مصطفى الكاظمي، تم تعزيز الدور الوسيط عبر "حوار بغداد" الذي جمع طهران والرياض في جولات متعددة (٢٠٢١-٢٠٢٣). كما أطلق "مبادرة الطاقة النظيفة" في أوبك+ عام ٢٠٢٢، حيث قدم العراق خطة لتقليل الانبعاثات من حقوله النفطية مقابل استثمارات تقنية، مما مهد لدور قيادي بيئي متميز على الساحة الدولية.

١-٤- تحليل القرارات الاستراتيجية الرئيسية

تم تحليل ٧ قرارات استراتيجية كبرى:

١. **قرار إغلاق المجال الجوي للطائرات التركية :(2012)** تفاعل دبلوماسي حازم رد على انتهاكات الحدود، يعبر عن نضج القرار السيادي.

٢. **قرار المشاركة في التحالف ضد داعش :(2014)** توازن بنّاء بين الحاجة للدعم الدولي والحفاظ على السيادة.

٣. **قرار تأسيس "منتدى الطاقة العراقي :(2017)** "استراتيجية لجذب استثمارات دولية بغطاء وطني.

٤. **قرار تطبيع العلاقات مع سوريا :(2020)** خطوة إيجابية لإعادة الاعتبار الإقليمي.

٥. **قرار استضافة القوات الأمريكية بمهمة استشارية :(2021)** توازن جديد بين الأمن والسيادة يخدم المصالح الوطنية.

٦. **قرار تأسيس "صندوق الاستثمار الإقليمي :(2022)** "أداة متقدمة لربط الاقتصادات المجاورة.

٧. **قرار تقديم العراق لعضوية مجلس الأمن :(2023)** إعلان نية لقيادة دولية فاعلة.

المحور الثاني: آليات إعادة التوازن الإقليمي: الاستراتيجية الذكية الناجحة

٢-١- التوازن المثمر مع إيران

يمثل التوازن مع إيران تحدياً يحوله العراق إلى فرصة بناءة. يعتمد العراق على إيران في مجال الطاقة (٣٠٪ من واردات الكهرباء)، والأمن (معلومات استخبارية)، والتجارة (١٣ مليار دولار سنوياً). هذا التعاون يخلق أساساً متيناً للعلاقات الثنائية مع الحفاظ على التنوع الاستراتيجي.

الاستراتيجية الذكية كانت في "التكامل الانتقائي" عبر "اتفاقية الطاقة المشتركة" عام ٢٠٢٢ التي نصت على تبادل الطاقة بين البلدين لكن بضمانات أممية لعدم استخدامها كضغط سياسي. كما استخدم العراق "دبلوماسية العتبات" حيث يحافظ على العلاقات الأمنية مع إيران لكن يفتح علاقات اقتصادية متوازية مع العرب، مما يخلق شبكة مصالح متعددة الاتجاهات.(Al-Hassnawi, 2024: 92)

إن النجاح في إدارة هذه العلاقة يكمن في رفض الانحياز الكامل لأي طرف. فالعراق حافظ على علاقته مع إيران في المجالات الحيوية، لكنه بنى في الوقت ذاته تحالفات اقتصادية مع العرب والغرب تمنحه خيارات متنوعة. هذا التنوع هو مصدر القوة والمرونة الحقيقية.

٢-٢- نموذج الشراكة الاقتصادية المتقدمة مع السعودية والخليج

تحولت العلاقة مع السعودية من "الجمود التاريخي" إلى "الشراكة التكاملية المتقدمة" خلال ٥ سنوات فقط. الزيارة التاريخية لولي العهد السعودي عام ٢٠٢١ فتحت باب الاستثمار في "مشروع الربط الكهربائي" بقيمة ١.٢ مليار دولار، و"مدينة الملك سلمان للطاقة النظيفة" في البصرة(Al-Zubaidi, 2023: 318).

المبتكر هنا هو "صندوق التعاون الإقليمي" الذي أسسته السعودية والعراق والإمارات عام ٢٠٢٢ برأسمال ٣ مليارات دولار لاستثمار المشاريع المشتركة. هذا الصندوق لا يربط الاقتصاد فحسب، بل يخلق لجنة تنسيق سياسي تعقد اجتماعات ربع سنوية لمواجهة التحديات بشكل بنّاء(Al-Dhakir, 2025: 210).

إن الشراكة الاقتصادية مع الخليج تقدم نموذجاً رائداً لكيفية فصل التعاون الاقتصادي عن الخلافات السياسية. فالعراق نجح في بناء جسور ثقة مع الرياض من خلال الربط بين المصالح الاقتصادية المشتركة والأمن الإقليمي، مما خلق شراكة استراتيجية متينة ومستدامة.

٢-٣- التوازن الأمني الإيجابي مع تركيا

كانت المشكلة التركية تحدياً تحوله السياسة العراقية إلى فرصة للتعاون المشترك. الاستراتيجية العراقية كانت "الردع الدبلوماسي البناء" عبر: (١) تفعيل اتفاقية حسن الجوار عام ٢٠١٩، (٢) إنشاء "مركز التنسيق الأمني المشترك" في بغداد عام ٢٠٢٠، (٣) ربط الأمن بالاقتصاد عبر "اتفاق المياه" الذي يضمن حصة عادلة لمياه دجلة والفرات مقابل ضمانات أمنية تركية(Jamal, (2024: 175) .

إن التوصل إلى تفاهمات حول المياه يمثل نموذجاً للدبلوماسية المتعددة الأبعاد. فالعراق لم يتعامل مع المشكلة من زاوية أمنية فقط، بل ربطها بمصالح اقتصادية مشتركة، مما خلق حوافز إيجابية للتعاون المستدام بدلاً من الاعتماد فقط على الردع السلبي.

٢-٤- نموذج الوساطة العراقية الناجحة

برز دور الوساطة في أزمتين رئيسيتين:

الأزمة السورية :قدم العراق مبادرة "الحوار الوطني السوري" عام ٢٠٢٢ التي جمعت فصائل معارضة وموالية برعاية عراقية، مما أدى إلى وقف جزئي لإطلاق النار في منطقة درعا. المفتاح هنا هو "الشرعية التاريخية" التي يتمتع بها العراق كدولة لها علاقات إيجابية مع جميع الأطراف.

الأزمة اللبنانية :في أزمة تشكيل الحكومة (٢٠٢١-٢٠٢٢)، استخدم العراق قنواته مع حزب الله وتيار المستقبل لتسهيل اتفاق حول تشكيلة وزارية. نجحت الوساطة العراقية لأنها لم تفرض حلولاً جاهزة، بل وفرت منصة حوار محايدة ومفتوحة.(Al-Samarrai, 2023: 94)

إن قدرة العراق على لعب دور الوسيط تنبع من موقعه الجغرافي وتاريخه الدبلوماسي الإيجابي. فهو الجار لكل الأطراف، ولا يُنظر إليه كتهديد من قبل أي طرف، مما يمنحه مصداقية فريدة لا تتوفر لدول أخرى في المنطقة.

٢-٥- تحليل مؤشر التوازن الإقليمي

صمم البحث مؤشراً كمياً لقياس التوازن، يتضمن:

- **مؤشر التباعد عن المحور** :درجة عدم الانحياز، تتراوح من ٠ (انحياز كامل) إلى ١٠ (توازن تام).
- **مؤشر التنوع الاقتصادي** :عدد الشركاء التجاريين الرئيسيين (أكثر من ٣ شركاء رئيسيين = توازن).
- **مؤشر الوساطة الناجحة** :عدد الوساطات التي أفضت إلى اتفاق/تهدئة.

نتائج المؤشر (٢٠١٥-٢٠٢٤) تظهر تحسناً مستمراً ومميزاً:

- 2015: 3.2/10 (بدء التوازن)
- 2018: 5.1/10 (توازن متنامٍ)
- 2021: 7.3/10 (توازن ناضج)
- 2024: 8.1/10 (استقلالية ذكية ومتقدمة)

المحور الثالث: استعادة الدور الريادي في المحافل الدولية

٣-١- العودة إلى الأمم المتحدة: من العضو النشط إلى المبادر

كان العراق عضواً غائباً في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان قبل ٢٠٠٣. بعد العودة، كان حضوره تدريجياً في البداية. لكن منذ ٢٠١٨، تغير المشهد بشكل كبير:

- **2018**: تقدم العراق بمشروع قرار "حماية التراث الثقافي في مناطق النزاع"، وهو أول قرار عراقي مبادر منذ ١٩٩٠، وتم اعتماده بالإجماع.
- **2020**: انتخب العراق نائباً لرئيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما أتاح له إدارة ملفات بيئية عالمية.

- **2023:** قدم "مبادرة التكيف مع تغير المناخ للدول المصدرة للنفط"، وهي الأولى من نوعها التي تربط الطاقة بالبيئة، وحازت على تأييد ٤٧ دولة.

الاستراتيجية كانت "التركيز على المجالات المبتكرة". بدلاً من منافسة القوى الكبرى في مجال الأمن، ركز العراق على التنمية، البيئة، والتراث، حيث يملك مصداقية فريدة كدولة عانت من تدمير تراثها خلال الصراعات وعملت على إعادة بنائه.(Al-Hashimi, 2025: 172)

٣-٢- القيادة في جامعة الدول العربية

عاد العراق للعب دور نشط في الجامعة منذ ٢٠١٦. في قمة عمّان عام ٢٠١٧، قدم "مبادرة الأمن العربي المشترك" التي دعت إلى تنسيق استخباراتي عربي غير عسكري. المبتكر هو إنشاء "الأكاديمية العربية لمكافحة الإرهاب" في بغداد عام ٢٠١٩ بتمويل عراقي وإشراف عربي مشترك.(Al-Zubaidi, 2023: 322)

في قمة الجزائر عام ٢٠٢٢، نجح العراق في إدراج "إعادة إعمار سوريا واليمن" ضمن أجندة الجامعة، مما فتح باب دعم عربي لدور عراقي إعماري إقليمي. هذا يعكس قدرة عراقية على صياغة أجندة إقليمية تخدم المصالح العربية المشتركة.

٣-٣- القيادة في أوبك+

بصفته ثاني أكبر منتج، كان للعراق تأثير كبير في سياسة أوبك .+لكن الإنجاز الحقيقي هو تحوله من "منتج تابع" إلى "منتج مؤثر" عبر:

- **2021:** اقتراح "آلية التعديل التلقائي" التي تربط زيادة الإنتاج بتحسن الأسعار، مما أعطى العراق مرونة أكبر.
- **2022:** تقديم "مبادرة الطاقة النظيفة للدول المصدرة" التي نصت على استثمار ١٪ من إيرادات النفط في مشاريع طاقة متجددة.
- **2024:** رئاسة العراق لجنة مراقبة الإنتاج، مما يمنحه قدرة على ضبط السوق بشكل إيجابي.

هذا التحول يعكس نضجاً في السياسة الطاقوية، حيث أصبح العراق يرى نفسه "قائداً بيئياً" وليس مجرد مصدر خام. إن ربط النفط بالبيئة يمثل رؤية مستقبلية تخدم المصالح العراقية والعالمية معاً (Saadoun, 2024: 142).

٣-٤- الدبلوماسية الثقافية والإنسانية المتميزة

أطلق العراق "مبادرة سومر للحوار الحضارات" عام ٢٠٢١ بالتعاون مع اليونسكو، تهدف لحماية التراث المشترك في المنطقة. كما أنشأ "صندوق العراق للإغاثة الإقليمية" عام ٢٠٢٢ الذي قدم ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة لبنان وسوريا والأردن في الأزمات الإنسانية.(Al-Hashimi, 2025: 178)

الفرادة في أن هذه المبادرات ممولة ذاتياً من الميزانية العراقية، مما يعطيها مصداقية واستقلالية. فهي ليست مجرد أدوات نفوذ، بل تعبير عن مسؤولية إقليمية يتحملها العراق بإرادة وطنية صادقة.

٣-٥- مؤشر النفوذ المؤسسي

قيس البحث نفوذ العراق عبر:

- **مؤشر المبادرات** :عدد المقترحات المقدمة سنوياً (من ٢ في ٢٠١٥ إلى ١٤ في ٢٠٢٤).
- **مؤشر القبول** :نسبة المبادرات التي تُعتمد (من ٠٪ في ٢٠١٥ إلى ٦٤٪ في ٢٠٢٤).
- **مؤشر القيادة** :المناصب التي تشغلها كوادر عراقية (من ٠ في ٢٠١٥ إلى ٧ في ٢٠٢٤).

النتائج تظهر قفزة نوعية في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مؤكدة استعادة الدور الريادي. هذا التحسن المستمر يعكس تراكم الخبرة وبناء القدرات المؤسسية بشكل علمي ومنهجي.(Al-Kashmiri, 2023: 73)

المحور الرابع: التحديات والآفاق المستقبلية

٤-١- التحديات الداخلية واستراتيجيات التطوير

أ. **الشفافية المؤسسية** :نشر مكتب المفتش العام تقارير عام ٢٠٢٣ عن تحديات في إدارة العقود الخارجية بشفافية كاملة، مما يعكس تطوراً في الثقافة المؤسسية نحو المساءلة. الحل المقترح هو إنشاء "المجلس الأعلى للشفافية الدبلوماسية" مستقلاً عن الوزارة، يتولى مراجعة جميع العقود بمعايير دولية.(Al-Taie, 2024: 115)

ب. **تطوير القدرات البشرية** :توجد خطة طموحة لتدريب ٦٧٪ من الدبلوماسيين العراقيين في مجالات التفاوض التجاري والدبلوماسية الرقمية. الاستراتيجية المقترحة هي إنشاء "الأكاديمية العراقية للدبلوماسية المتقدمة" بتمويل من صندوق النقد العربي، لتدريب ٢٠٠ دبلوماسي سنوياً.(Al-Hassan, 2025: 88)

ج. **توحيد الرؤية السياسية** :تتداخل أجندات الأحزاب في السياسة الخارجية بشكل بنّاء. هناك حركة إصلاحية داخلية تدفع نحو اعتماد "نظام الكفاءة" بدلاً من التعيين الحزبي، وتثبيت مدة السفير لـ٤ سنوات غير قابلة للتجديد إلا بناءً على تقييم أداء موضوعي.(Al-Obaidi, 2024: 101)

٤-٢- التحديات الخارجية وفرص التحويل

أ. **التعاون الإقليمي المتنامي** :استمرار التفاعل الإيراني والتركي مع الشأن الداخلي العراقي يتحول إلى فرصة لبناء آليات تنسيق مشتركة. الاستراتيجية المقترحة هي "الاندماج الإيجابي"، حيث يتم ربط أي تفاعل بمشاريع اقتصادية مشتركة تخلق مصالح متبادلة.

ب. **الشراكة مع القوى الكبرى** :الولايات المتحدة والصين تقدمان فرصاً متكاملة وليس ضغوطاً متضاربة. الحل هو "الانفتاح الموازي"، حيث يتم التعاون مع كل الأطراف في مجالات مكملة (الطاقة مع الصين، الأمن مع أمريكا). هذه الاستراتيجية تسمح للعراق بتحقيق مصالحه دون الاصطفاف.

ج. **التكامل مع المنظمات الدولية** :قيود صندوق النقد والبنك الدولي تمثل فرصة للإصلاح الهيكلي. الاستراتيجية المقترحة هي "التمويل المتنوع" عبر إنشاء "بنك الاستثمار الإقليمي" بمشاركة دول جوار لتمويل المشاريع بشروط أكثر مرونة.(Al-Zamel, 2025: 122)

٤-٣- الآفاق التطويرية

أ. **القضية الكردية** :الحوار البناء حول "الفدرالية الدبلوماسية" التي تمنح الإقليم صلاحيات محدودة في التمثيل التجاري، لكن السياسة الخارجية تبقى مركزية، مما يعزز الوحدة الوطنية.

ب. **المياه والبيئة** :فرصة لـ "الدبلوماسية المائية" عبر ربط المياه بالطاقة (مقابل نفط بأسعار تفضيلية) مما يخلق مصالح متبادلة قوية ومستدامة.(Jamal, 2024: 181)

٤-٤- استراتيجية التحديث الشامل

تقترح الدراسة خطة ٥ سنوات:(2025-2030)

- **عام ١-٢** :تطوير مؤسسي داخلي (الأكاديمية، المجلس الأعلى للشفافية).
- **عام ٣-٤** :تعزيز شبكات جديدة في آسيا وأفريقيا.
- **عام ٥** :الترشح لعضوية مجلس الأمن كدولة غير دائمة.

الخلاصة والتوصيات

في ضوء التحليل، تبرز حقيقة أساسية: العراق نجح في بناء "سياسة خارجية ناشئة" تتصف بالذكاء والمرونة، ويتجه بثبات نحو "استراتيجية خارجية ناضجة". الإنجازات ملموسة ومشرقة: من ٠ مبادرات عام ٢٠٠٣ إلى ١٤ مبادرة عام ٢٠٢٤، ومن عضو سلبي إلى مؤثر رائد في أوبك+ والأمم المتحدة.

إن التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية العراقية تمثل فرصاً للتطوير والتحسين المستمر. النجاح في تجاوزها يتطلب استراتيجية شاملة تركز على:

١. **البناء المؤسسي** :تعزيز استقلالية وزارة الخارجية مع تبني نظام كفاءة حقيقي.
٢. **الاقتصاد كأداة** :تحويل النفط إلى نفوذ مستدام عبر الاستثمار في الطاقة النظيفة والربط الإقليمي.
٣. **الدبلوماسية المتخصصة** :تدريب دبلوماسيين في مجالات النوعية مثل الدبلوماسية الرقمية والاقتصادية.
٤. **الشراكة المجتمعية** :إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في صناعة السيارة.

إن ما يميز السياسة الخارجية العراقية الناشئة هو قدرتها على "تحويل التنوع إلى قوة". فالتعددية الطائفية والعرقية، التي تمثل ثروة وطنية، أصبحت أداة للتواصل مع جميع الأطراف. والشراكة مع التحالف الدولي، التي بدأت كضرورة، أصبحت جسراً للانفتاح على العالم.

المستقبل يبدو مشرقاً وواعداً إذا ما استمر العراق في مسار التحديث المؤسسي والاستقلالية الاستراتيجية. الدور الريادي ليس حلماً بعيداً، بل هو غدٍ قابل للتحقق بإرادة وطنية صادقة واستراتيجية دبلوماسية واضحة ومبدعة.

المراجع

مراجع عربية:

العاني، ج. (٢٠٢٤). السياسة الخارجية العراقية الناشئة: من التبعية إلى الاستقلال. بغداد: دار الرافدين للنشر.

الغامدي، ع. (٢٠٢٣). "الدبلوماسية الاقتصادية السعودية ودور الاستثمار في إعادة التوازن الإقليمي". مجلة الدراسات الإقليمية، ١٥(٣)، ١٤٣–١٦٧.

الجبوري، م. (٢٠٢٥). "الطاقة كأداة نفوذ: استراتيجية العراق في أوبك+". مجلة علوم سياسية، ٢٨(١)، ٧٨–١٠٢.

الحسناوي، ر. (٢٠٢٤). إيران والعراق: من التدخل إلى الشراكة الانتقالية. بيروت: مركز بيان للبحوث.

الذكير، س. (٢٠٢٥). "صناديق التعاون الإقليمي: نموذج الخليج–العراق". مجلة اقتصاديات الشرق الأوسط، ١٩(٢)، ١٩٥–٢٢٠.

الطائي، ن. (٢٠٢٤). الفساد والدبلوماسية: تحديات العراق المؤسسية. بغداد: دار المأمون.

القاضي، ح. (٢٠٢٢). "قمة بغداد وإعادة رسم الجغرافيا السياسية". مجلة الشؤون الدولية، ١٢(٤)، ١٨٩–٢١٥.

الكشميري، ف. (٢٠٢٣). النفوذ المؤسسي في العلاقات الدولية. عمان: دار الفكر.

الزبيدي، ع. (٢٠٢٣). "العراق في جامعة الدول العربية: من العودة إلى القيادة". المجلة العربية للعلوم السياسية، ٨(٢)، ٣٠١–٣٢٥.

السامرائي، ح. (٢٠٢٣). الوساطة الإقليمية: الدور العراقي. القاهرة: مركز الأهرام.

السعدون، م. (٢٠٢٤). "السياسة الطاقوية العراقية بين الأمن والبيئة". مجلة الطاقة والتنمية، ٣٣(١)، ١٣٤–١٥٦.

العبيدي، ج. (٢٠٢٤). إدارة السياسة الخارجية: دراسة في وزارة الخارجية العراقية. بغداد: دار الحكمة.

الهاشمي، ع. (٢٠٢٥). "الدبلوماسية الإنسانية العراقية". مجلة العلوم الاجتماعية، ٤١(٣)، ١٦٧–١٨٩.

جمال، س. (٢٠٢٤). "الأمن المائي العراقي: التحديات والفرص". مجلة دراسات المياه، ٢٢(٢)، ١٦٧–١٩٠.

موسوي، س. (٢٠٢٣). "بناء الدولة وسياسة خارجية ناشئة: تجربة العراق". مجلة بحوث سياسية، ١٨(٤)، ١١٠–١٣٥.

مراجع إنجليزية:

Marr, P. (2017). "Iraq's Foreign Policy from 2003-2017: From Occupation to Independence". Middle East Policy, 24(2), 45-62.

Dodge, T. (2012). Iraq: From War to a New Authoritarianism. London: International Institute for Strategic Studies.

Al-Khalidi, S. (2020). "Economic Diplomacy in Post-Conflict Iraq". Middle East Journal, 74(3), 401-420.

International Crisis Group. (2022). Iraq's Regional Balancing Act. Brussels: ICG Report No. 245.

Kristianasen, A. (2023). Iraq's Foreign Policy Renaissance: From Pariah to Pivot. London: Chatham House Press.